

# أدبيات الحزب الإسلامي العراقي ”3“



## رؤيتنا ”الفكر والسياسة والاقتصاد“

إعداد لجنة التثقيف السياسي

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

أدبيات الحزب الإسلامي العراقي  
"3"



# رؤيتنا

"الفكر والسياسية والاقتصاد"

إعداد لجنة التثقيف السياسي

1442هـ - 2020م

دار الأحمـد للطباعة

اسم الكتاب  
رؤيتنا  
"الفكر والسياسية والاقتصاد"  
اصدار  
الحزب الإسلامي العراقي  
المكتب الإعلامي

الطبعة الأولى  
1442هـ - 2020م  
عدد الصفحات  
٣٦ صفحة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ٣٥٤٩ / ٢٠٢٠

### الناشر

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه، بأيّ شكل من الأشكال، إلا بإذن خطيّ مسبق من المؤلف.

## الفهرس

| رقم الصفحة | الفقرة  | ت  |
|------------|---|----|
| ٥          | المقدمة                                       | ١  |
| ٧          | أولاً: أسس نظرية                              | ٢  |
| ٩          | ثانياً: فهمنا للإسلام                         | ٣  |
| ١١         | ثالثاً: رؤيتنا للعمل السياسي                  | ٤  |
| ١٢         | رابعاً: موقفنا من الديمقراطية                 | ٥  |
| ١٤         | خامساً: رؤيتنا للإصلاح                        | ٦  |
| ١٦         | سادساً: مشروعنا السياسي: وقفات ولمحات         | ٧  |
| ١٨         | سابعاً: مسارات العمل                          | ٨  |
| ٢١         | ثامناً: تحالفاتنا السياسية في البيئة العراقية | ٩  |
| ٢٣         | تاسعاً: اختلاف الرأي تنوع وثراء               | ١٠ |
| ٢٦         | عاشراً: قضايا وأفكار                          | ١١ |
| ٢٩         | حادي عشر: رؤيتنا الاقتصادية                   | ١٢ |



## المقدمة

نقدم لكم في هذا الكراس عرضاً للأسس النظرية التي يعتمد عليها الحزب الإسلامي العراقي، والرؤية التي تؤطر عمله في ميادين الفكر، والسياسة، والاقتصاد.

كما نستعرض ضمن هذه الصفحات، فهمنا للإسلام، وطبيعة الممارسة السياسية التي تستند إلى هذا الفهم، ذاكرين أهم المقومات التي نعتد عليها من خلال هذا الفهم، وفهمه للكثير من المعاني التي ترتبط بها، وفي مقدمتها الموقف من الديمقراطية، والرؤية المطلوبة للإصلاح، ومرتكزات مشروعه السياسي بين الفكرتين (الإسلامية والوطنية)، ومسارات العمل في هذا الميدان، والمعايير التي تتبلور في ضوءها تحالفاته السياسية.

ويتضمن الكراس كذلك، رؤية الحزب الإسلامي الاقتصادية، والاستراتيجيات التي يراها من أجل اصلاح الوضع الاقتصادي العراقي عامة، ومجال الاستثمار خاصة.

تمنين أن تكون هذه الصفحات وافية في اىصال كل تلك المفاهيم إلى القارئ الكريم.

ومن الله التوفيق



## أولاً: أسس نظرية

يستمد (الحزب الإسلامي العراقي) جذوره الروحية والفكرية وأسس مشروعه السياسي والمجتمعي من الرصيد الحضاري للشعب العراقي، ومن مرجعيته، ومنطلقاته الإسلامية الثابتة وقيمة الثقافة الغنية التي انصهرت في تاريخه وحضارته التي كونت ملامح الشخصية العراقية وسماتها المتميزة.

وينطلق الحزب الإسلامي العراقي في برنامجه السياسي من ضرورة الارتكاز على أرضية توافقية صلبة مبنية على الثوابت الدينية والوطنية، تكون ضماناً للاستقرار وحفظ المصالح العليا للبلاد، ويتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة.

ويرى الحزب أن من مصلحة الجميع، دولة وأحزاباً سياسية وتنظيمات وحركات مجتمعية، يجب أن تتحمل المسؤولية التاريخية في إرساء هذه التوافقات لتقطع الطريق على مشاريع التدخلات الخارجية أو أي مشاريع يراد فرضها، وقد أثبتت التجارب العديدة عقمها وعجزها عن تحقيق الإصلاح كما تتطلع إليه الشعوب وتأمل منه تحقيق أمنها وازدهارها واستقرارها.

كما يمكن هذا التوافق فيما بين القوى السياسية الوطنية، وبينها وبين الدولة من منع تبديد الطاقات والجهود والأوقات في صراعات غير ذات معنى ولا طائل يرجى من ورائها، وتعزز بالتالي حالة الاستقرار والثقة بين الأطراف وتمكن من التطور التدريجي للانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة.



يعمل الحزب على تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة مع كافة الأحزاب والأطراف السياسية، وتقديم المشورة والنصيحة بشكل يدعم العمل السياسي الإيجابي، ويؤسس لحالة النقد بروح تتسامى على النكاية والتشهير.

\*\*\*

## **ثانياً: فهمنا للإسلام**

ويرتكز فهمنا للمرجعية الإسلامية لمشروع الحزب على عدة أسس ومقومات أهمها ثلاث:

أ. **الوسطية والاعتدال:** باجتنب كل مظاهر الغلو في الفكر والتطرف في الممارسة، واعتماد الإقناع والحوار البناء، والنقاش الفكري المرتكز على العلم والمنطق والحجة، ونبذ كل أشكال العنف ورفضه وإدانتها.

ب. **التجديد والتحديث:** بالتفاعل الخلاق والإيجابي مع معطيات الحداثة الفكرية والسياسية والتكنولوجية والمعرفية، والعمل على بناء المستقبل بأدوات العصر.

ت. **الانفتاح على الغير والتعارف معه:** تواملاً وتبادلاً للمصالح المشروعة.

ث. **التعامل على أساس الشراكة المجتمعية:** والعيش المشترك، وأن لا اكراه في الدين، وترسيخ المبدأ الإنساني الذي يجمع كافة الأعراق والاديان على هذه الأرض.

وحيث يؤكد الحزب انطلاقه من المرجعية الإسلامية فإنه لا يعتبر نفسه وصياً على الإسلام أو ناطقاً باسمه، مع التأكيد على حق جميع المواطنين في التمتع بحقوق المواطنة كاملة بدون تمييز.

**تبنى الحزب للمرجعية الإسلامية تتضمن أساساً في الفهم أهمها:**

● ويقدم نفسه بوصفه حزباً سياسياً مدنياً ذي مرجعية إسلامية، وبرنامج سياسي مدني يعمل على تطبيقه وفق القواعد الديمقراطية، ويجيب عن الأسئلة المطروحة سياسياً وليس دينياً،

وهو يسعى إلى الإسهام في تدبير الشأن العام من قبل مواطنين مدنيين ذوي خبرة في الشأن العام.

• ان اجتهادات الحزب واختياراته هي ممارسة إنسانية نسبية قابلة للصواب والخطأ ومرشحة للمراجعة والتطوير باستمرار.

• حرص الحزب على الاستفادة من أي كسب إيجابي حققته التجربة الإنسانية، ومن عطاءات الحضارة المعاصرة، فليس هناك تعارض بين قيم التحديث والنهضة والتنمية، وبين مرجعيتنا الدينية، بل نجد بينهما انسجاماً وتوافقاً إذ المعاصرة شرط في التجديد.

• إن مجال اشتغال الحزب هو المجال السياسي، والانتماء إليه هو انتماء سياسي وترتكز العضوية فيه على أساس المواطنة وليس على أساس الدين، وذلك مما يجعله حزباً مفتوحاً على الجميع المواطنين ما داموا ملتزمين بتوجهاته وبرامجه السياسية وأدبياته.

• التدين خيار شخصي، وتطبيق العبادات أمر ذاتي بين الفرد وبين الله، فلا وصاية ولا اجبار عليه.

## ثالثاً: رؤيتنا للعمل السياسي

ان الحزب الإسلامي العراقي يعد اصلاح الذات من شروط الاصلاح والالتزام الأخلاقي وهو جزء لا يتجزأ من العمل السياسي الذي يجب ان يبقى بعيداً عن السلوكيات النفعية والانتهازية.

ومن هنا يأتي اهتمام الحزب الإسلامي بالمسألة التربوية والثقافية باعتبارها من أسس أي عمل سياسي راشد، وتركيزه على تكوين الفرد الملتزم بالمبادئ المستعد للتضحية في سبيلها بما يملك، والذي يقدم المصلحة العامة على أي منفعة شخصية، والحزب حريص على أن يكون مدرسة في الوطنية والمواطنة والتربية والأخلاق السياسية الرفيعة من صدق، ووفاء، وأمانة، وتسامح وغيرها، وذلك انطلاقاً من مبادئ الإسلام وتوجيهاته السامية.

وفي المقابل، فإن حزبنا الذي يؤكد على اعادة الاعتبار للعمل الحزبي والسياسي، وهو يرفض التعصب الحزبي والطائفية السياسية والارتزاق بالعمل السياسي، ويحرص على التعبير عن النبض الاجتماعي العام وهموم المجتمع، وأن تكون برامج الحزب ومواقفه انعكاساً لنسيجها الفكري وتربنتها الاجتماعية وهمومها وآمالها.

إن العمل السياسي ليس ترفاً، بل هو مسؤولية والتزام من أجل خدمة المصلحة العامة، كل حسب قدرته وكفاءته، ليعمل جهده وذكائه وضميره لتحقيق الحكم الراشد، ويكون اساساً لبناء مجتمع الحرية والعدالة والتنمية المنشود.

وذلك رفعنا شعار: **عدالة - حرية - تنمية.**

## رابعاً: موقفنا من الديمقراطية

ان مما يميز الحزب الإسلامي إيمان أعضائه بالديمقراطية وسيلة للتسيير وتدبير الاختلاف، وقد عبر عن موقفه الواضح من الديمقراطية مبكراً وفي مناسبات متعددة، وليس من دليل على ذلك الالتزام المبدئي من تمثل السلوك والفكر الديمقراطي على المستوى الداخلي، ولذلك كانت قياداته تختار بالانتخاب وقراراتها تتخذ بالأغلبية، وتغيير قياداته بعد كل مرحلة انتخابية تقريباً، فيفخر أنه استبدل ستة أمناء عامين ما زالوا كلهم على قيد الحياة، وعدد ليس بالقليل من الشخصيات التي كانت تقود الحزب، وفي الوقت الذي كانت فيه كثير من الحركات السياسي تتبنى خطاباً متردداً من الديمقراطية، كانت أدبيات الحزب الإسلامي تقدم خطأ فكرياً وسياسياً ملتزماً بثوابت وسلوكيات يؤصل لها فكراً وممارسة.

نحن نؤمن بان الأحزاب التي لا تعرف الديمقراطية في حياتها الداخلية وفي تدبير شؤونها، ستكون عاجزة عن الفعل السياسي الحقيقي من أجل الإصلاح والاسهام في تحقيقه.

ومن الاضافات النوعية للحزب في مجال الديمقراطية أيضاً تعزيزها ثقافياً وشعبياً ورفض محاولات جعلها مجافية للقيم والمبادئ الإسلامية، وهكذا فلا معنى لما يروجه البعض من تناقض بين الشورى والديمقراطية، فالشورى ليست نظاماً للحكم، ولكنها مبدأ وقاعدة أخلاقية لم يرد في الإسلام أي تحديد لآليات تطبيقها، ويمكن ان نعتبر الديمقراطية تنظيماً للشورى.

وفي ظل تلك المنطلقات ينادي الحزب بتكريس ديمقراطية سياسية حقيقية بمؤسسات منتخبة فعالة وذات مصداقية، وتطوير الآليات الديمقراطية وإغنائها، وضمان التداول السلمي على المسؤولية في تدبير الشأن العام، وحماية الحريات العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير في إطار الثوابت الدينية والوطنية وفي إطار القانون، وضمان كرامة الإنسان وترسيخ الفصل بين السلطات وسيادة القانون وتحقيق استقلالية القضاء ونزاهته.

ان قناعتنا الراسخة في الحزب الإسلامي بالانخراط في إنجاز الاختيار الديمقراطي نابع من مبادئنا وثقافتنا، ومن إيماننا بأن المصلحة العامة لا تستقيم إلا بمشاركة مختلف الفاعلين بما يخدم العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

\*\*\*

## خامساً: رؤيتنا للإصلاح

يعتبر الحزب الإسلامي الإصلاح الناجح هو الذي يخضع لقاعدة التدرج والتراكم، إذ تتميز الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية بطابعها المعقد والتراكمي، وتثبت التجارب التاريخية أن السعي للقفز على قانون وسنة التدرج كان مصير أصحابه الفشل والاصطدام بالواقع العنيد، بحيث لا يخدم قضية الإصلاح بقدر ما يؤخرها حقبةً طويلة.

غير أن التدرج في الإصلاح السياسي لا يتعارض مع وضوح الرؤية ووضوح الأهداف فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، والتدرج عملية بناء متواصلة ومثابرة تنأى عن السقوط في مغامرة غير محسوبة تعصف بالمكتسبات وتعجز عن تحقيق أدنى الانجازات، كما انها لا تعني التصالح مع واقع التخلف والفساد وسائر أنواع الخلل الذي نسعى لتقويمه عبر الممارسة السياسية الايجابية البناءة.

ان هذا العمل الإصلاحي المؤسسي التدريجي ينطلق من قاعدة المصالح العامة، والإصلاح ، ليس فقط لأجهزة الحكم ولكن للمجتمع بأسره، وبما يؤدي إلى تجنب الإضرار بأمن البلاد واستقرارها وثرواتها، وإذا كانت مهمة الإصلاح مهمة معقدة تحتاج إلى تدرج فإنها تحتاج أيضاً إلى تكاتف كل القوى الإصلاحية التي تسعى إلى خير البلاد والتي تؤمن بالديمقراطية والتغيير السلمي، فحجم التحديات التي يواجهها العراق، ومتطلبات التغيير والإصلاح أكبر من أن تدعي منظمة سياسية أو حزبية واحدة القدرة على النهوض بمستلزماتها، وإنما تحتاج إلى

تفاعل ومشاركة كل أفراد الشعب وقواه الاجتماعية والسياسية وإفساح المجال أمام كل الطاقات والقدرات للإسهام في البناء والإصلاح.

والحزب الإسلامي يرى في إطار ذلك أن اختلاف الرؤى والمناهج والبرامج السياسية مدعاة للتنافس في الخير والتدافع الحضاري من أجل خدمة المصلحة الوطنية العليا، مميزين بين الاختلافات الموضوعية البناءة، والاختلافات التي تؤدي إلى توسيع الفجوات وتسير بالحياة السياسية والحزبية إلى الانهيار، مما نرفضه رفضاً قاطعاً، ونجد ان المسؤولية الوطنية تتطلب من جميع الكيانات السياسية المساهمة في وأدها.

ان من علامات نضج الممارسة السياسية اتساع نطاق الأرضية المشتركة بين مختلف مكونات الساحة السياسية، والتقليص المتزايد لدائرة الخلافات، وترسيخ الحوار الايجابي ليكون مدخلاً لتحقيق تلك المقاصد ووسيلة لحل الخلافات وتوضيح الرؤى، وذلك ما عرف عن الحزب الإسلامي الذي عكس ايمانه بتلك المعاني عملياً من خلال المحطات السياسية التي ظل فيها مشاركاً ايجابياً، وانفتاحه على مختلف القوى السياسية والمكونات الاجتماعية والثقافية، واستعداده المستمر للمشاركة في وضع برامج ومشاريع في القضايا الوطنية المشتركة دون تردد أو احجام.

\*\*\*



## سادساً: مشروعنا السياسي: وقفات ولحاحات

ينطلق الحزب الإسلامي العراقي في مشروعه ومنهجه من عراقيته، وإسلاميته، فهو يحقق التمازج المنشود بين الفكرتين **(الإسلامية والوطنية)** بل يؤمن بان الأولى طريق أساسي لتعزيز الثانية.

ان مشروعنا السياسي ينطلق من حق **(الممارسة)** السياسية، فهو يؤمن بترسيخ الحريات بكافة أشكالها، ما لم تمس ثابتاً وطنياً او دينياً، وان هذه الحرية الشاملة هي مصدر قوة للعراق، فلا وطن ينهض وسط بيئة مكتوفة الأيدي وممنوعة من الكلام.

### وهو مشروع:

يعتقد بان ترسيخ **(العدالة)** الطريق الوحيد لنمو مجتمع سليم، معترز بهويته، متمسك بقضيته.

ويسعى إلى تحقيق **(التنمية)** المبنية على حسن استثمار الموارد بكافة صورها، والمسخرة لصالح بناء الوطن.

ويؤكد أن **(المواطنة)** حق لازم لكل أبناء الشعب، وبدونها سيشعر الجميع أنهم أعراب في وطنهم.

ويصوغ الحزب مشروعه السياسي من فهمه للقضية العراقية، فقد عانى العراق كثيراً من الأنظمة الدكتاتورية، والتي تركت ندوباً وجروحاً في الفكر الوطني، مثلما إن سياسة الظلم التي مورست بحق مختلف المكونات والفئات أحدثت شرخاً في البناء المجتمعي، وكل ذلك يحتاج إلى فكر تصالحي، ونظرة سليمة من كل

الأمراض، ومشروع يجمع الكل ولا يفرق، فتلك أولى خطوات التغيير والإصلاح.

إن تحسين واقع العراق لن يكون إلا بتسيخ سلطة القانون، ومنح الحقوق، وتغليب الانتماء الوطني على ما سواه، واحترام كافة المكونات، ومنع الظلم فكرياً وسلوكياً وخطابياً، فلا يمكن للجسد العراقي ان ينمو صحيحاً ويبرأ من جراحاته إلا بالعلاج الوطني.

لقد أثبتت الأحداث المتعاقبة أن منهج التطهير الطائفي، والتمييز العرقي، لم تنجح في تغيير الهوية العراقية الأصيلة، فمتى ما حانت الفرصة وتوفرت الظروف الملائمة، نفضت ما ران عليها من تراب، وزال أذاها واختفى في لحظات، ووجدت أن دماء أبن دهوك تسري في جسد ابن نينوى وتحط عند أبناء البصرة والعمارة بعد أن تمر بصلاح الدين والأنبار والنجف وباقي محافظات العراق، فقد أكدت الأيام أن فصيلة الدم العراقي واحدة لا تتغير، وأنها متطابقة مع سكان أي محافظات تحتاج لها، وذلك العهد بها أنها تبقى ناصعة لا يغيرها طارئ أو دخيل.

اننا نعمل من أجل الصورة الزاهية لعراق المستقبل، عراق الجميع، الذين ينعم كل ابناؤه بخيراته، ويفتح كل أبوابه لجميع العراقيين بلا استثناء.

\*\*\*

## سابعاً: مسارات العمل

أن أي عمل اليوم - سياسي كان أم غير ذلك - هو اجتهاد بشري أولاً وأخراً، وبالتالي فالتعرض للأخطاء، وحدوث الاخفاقات أمر طبيعي، ولن نكون يوماً ما سبباً للتوقف عن العمل..

نعم ان الحزب وهو يمضي برصيده الضخم من التاريخ والممارسة المتنوعة، ويرى أهمية المراجعات لعمله ومسيرته، وقياس مدى رضا الجمهور عنه، ونحن مثل أي حزب آخر لدينا جمهورنا الثابت والمتحرك، ونسعى مع الجميع على تحقيق امرين اثنين، الأول: اىصال رسالتنا لهم بكل وضوح، فنعلمهم دوماً ماهية حزبنا، ومفهوم الرؤية الوطنية التي ي طرحها للتعامل مع الواقع، ويؤمن بالحلول المنبثقة من المرجعية الإسلامية التي نعتز بها.

والثاني: إننا نعمل ما وسعنا الجهد على تلبية حاجات الجمهور في المجالات التي يمنحنا مسؤوليتها.

ولأن العراق ما زال لم يعيش واقعاً صحياً مستقراً من عقود طويلة، فندرك مدى تأثير سنوات الدكتاتورية والاستبداد والعنف الطائفي على تكوين العراقيين، وعلى موقفهم ومدى تفاعلهم مع العمل السياسي والحزبي، وللأسف فان التجارب السابقة كلها - إلا ما ندر - كلها تعزز الرؤية السلبية مما يجري، ونتفهم هذا بشكل واضح.

أن قيادة العراق لا يمكن أن يتحملها حزب واحد للطبيعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي ينطوي عليها وتتطلب نظام حكم تشاركي يمنح الحقوق بالتساوي، ويتعاون الجميع في ادارته.

ولو كنا في وضع ديمقراطي حر مختلف، الكلمة فيه والموقف لا يعرضان الإنسان للهلاك، فنحن سنكون متفائلين بالنتائج التي نحققها في المجالات كافة، وسيكون للعمل مناخ آخر سلاحه الخطاب الواعي لا التهديد والتخوين كما يحصل اليوم.

إننا نعزز بمرجعيتنا الإسلامية المنفتحة على الآخرين، بل على العكس أن إسلاميتنا - وفق مفهومنا الشامل والواسع للشريعة - هي خير من يعبر عن الطموح الوطني ويحقق مصلحة البلاد، فأعمار العراق، وخدمة الشعب، وتعميق الحريات، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، كلها تدور في هذا الفضاء الواسع (الشريعة الإسلامية).

ومفهومنا للشريعة ليس معناه الانحياز الطائفي، فنحن حزب سياسي، على مستويات مجال العمل والانتماء إليه، وترتكز العضوية فيه على أساس المواطنة وليس على أساس الدين، وذلك مما يجعله حزباً منفتحاً على الجميع المواطنين ما داموا ملتزمين بتوجهاته وبرامجه السياسية وقوانينه.

ونتفهم أن غلبة الحس الطائفي في السنوات الماضية كان مؤثراً على جميع المجالات، وهو امر ندرك جلياً انه سينتهي متى ما تتعزز مرحلة السلم المجتمعي، وتنضبط بوصلة الدولة، وتعلو لغة القانون كما ينبغي.

إن ايماننا بالمرجعية الإسلامية لا يتقاطع مع ايماننا بان الحل الوطني هو المناسب للعراق اليوم، مدركين دون شك أن ذلك كله لا يمنع بأي شكل من الأشكال التفاعل مع القضايا العربية والإسلامية.

نرى من الضرورة التدرج في التعاطي مع الملفات، وفي تنفيذها، وهذا التدرج الذي يمثل أساساً في بنائنا الفكري هو مبدأ استراتيجي وليس خياراً مرحلياً، ومثله الايمان بالخيار الديمقراطي، والعمل السياسي السلمي، والانفتاح على الآخر، مع الحفاظ على الثوابت الدينية والوطنية.

نحن نتطلع إلى واقع عراقي جديد، تتاح فيه للشعب حريته في قول كلمته، وفي تمييز المشروع الصائب من غيره، وحتماً لن يحزننا أي خيار بل على العكس، سنجعل من كل اخفاق بداية لتصحيح المسار، فعلاً وقولاً وسلوكاً.

\*\*\*

## **ثامناً: تحالفاتنا السياسية في البيئة العراقية**

لعل سائل يسأل: من هو الطرف الأقرب إلى الحزب الإسلامي العراقي، وإلى أي طرف وطريق ينتمي وفيه يسير؟ والجواب: أن الحزب الإسلامي له طريق، يتميز به، فلا يميل إلى طرف دون آخر، ولا يعكس أي توصيف للانتماء على علاقاته السياسية.

معياره في اختيار حلفاءه **(المصلحة العراقية)** فأينما وجدت فئمة مجال للتفاهم والحوار.

ان البيئة السياسية العراقية، وبما عرفت عنها من تعقيد وتداخل وتشابك، وزادت منها تراكمات ما بعد ٢٠٠٣، لا ينفع معها أي تحالف مبني على أساس المكون أو الانتماء الفئوي، وإنما يكون التحالف السياسي ذو الصبغة **(الوطنية)** هو الغالب على ما سواه. لقد اثبتت التجارب ان العراق لا يمكن ان ينفرد بحكمه طرف واحد، او جهة ما، بل لا يصلح للعراق إلا حكم الشراكة الوطنية الحقيقية التي تمنح الجميع حقوقها، وتمارس العدالة بكل صوره، وتعمل من أجل نهضة وقوة هوية البلاد الوطنية.

ولا يتبادر إلى الذهن ان هذا الحديث معناه معاداة طرف ما، أبداً، بل هو تأسيس علاقات مع الجميع، وعدم الميل إلى طرف دون آخر، واحترام خصوصيات الجميع بلا استثناء.

تحالفاتنا عراقية، وطنية، تعمل لخلاص العراق من أزماته.  
علاقاتنا منفتحة مع الجميع، فلا خطوط حمراء أو أسوار على أي  
جهة، ما لم يكن في الأمر ضرر لقضية العراق.  
أرضنا هي أرض الجميع، والحفاظ عليها واجب للجميع، وبهذا  
المفهوم، ومن هذا المنطلق نؤسس لتحالفاتنا السياسية التي نطمح  
ام تكون بوابة الخلاص من منهج المحاصصة والطائفية، وليس  
ذلك بالمستحيل على الرغم من كل الصعوبات.

\*\*\*

## **تاسعاً: اختلاف الرأي تنوع وثراء**

إن الاختلاف والتنوع صفتان ملازمتان لأي تجمع بشري لأن الإنسان خلق بقدرات عقلية متباينة وزوايا رؤى مختلفة. ويمكن أن نعتبر أن السياسة هي فن إدارة الاختلافات، والنزاعات نحو الأحسن والأفيد، وجعلها تسلك مسلك الروية والمنطق ورعاية المصلحة العامة والتفاهم المنتج، لا مسلك التسرع والهوى والمصالح الذاتية والتنازع العقيم.

كما أن وحدة الصف وصلابته لا يعني توقف تنوع الآراء واختلافها، وإنما يستلزم توفر الأرضية المتينة التي تسمح باستمرار الحوار والقدرة على الاستفادة من مختلف الاجتهادات.

ففي تعدد الآراء والمواقف غنى وثراء وإبداع في الفكر والسياسة وتعبئة أوسع للآراء والأفكار الموجودة داخل الحزب، وفيه إنضاج للشروط الديمقراطية التي لا نهاية لتطورها وتكيفها مرحلة بعد مرحلة.

وفيه أيضاً لحم العلاقات الداخلية وصهرها وتوفير دفء الوضوح والصراحة والحماس للفعل والإنجاز، بعيداً عن الخصومات والاهتزازات والتصدعات.

أما النمطية الفكرية الداخلية فلها نتائج سلبية مثل قلة الإبداع والابتكار، وقلة الطاقات التي تملك ملكة النقد والتقويم، وشيوع التقليد والترداد، وقلة الحركة الذاتية وسيادة السلبية وانتظار التوجيهات والأوامر، وكثرة العناصر التي تستسهل تلقي التوجيهات دون تفكير أو نقد.



وهذا كله يؤدي إلى فقد الأحزاب والهيئات لأصحاب الفكر والمبادرات، ولأكثر عناصرها نشاطا وإبداعا وتوقا إلى الحرية، إذ عادة ما يختار كثير منهم ترك تجمع لا يستطيعون الإبداع والإثمار فيه، ويكونون ملزمين للبقاء داخله على التخلي عن اجتهاداتهم وآرائهم.

وأحيانا يتم الترويج لعدد من المبررات للترويج للنمطية في الفكر والسلوك، وذلك مثل الظهور بصف موحد متجانس أمام الآخرين خوفا من تضرر سمعة الحزب، وإظهار وحدة الموقف أمام عموم الأعضاء حتى لا ينتابهم الشك في الخطاب المعتمد مما قد يسبب لهم البلبلة وفقدان الثقة في القيادة، وغيرها من المبررات المرجوحة.

ويعتبر الوعي بأهمية التنوع والاختلاف بوصفهما رافعين أساسيين للديمقراطية والإنتاجية والنجاعة ومعالجة مختلف الإشكالات، من بين أسباب إطلاق الحزب للحوار الداخلي، وقد أبانت المراحل الأولى لهذا الحوار عن تفاعل غني في مناقشة التقويم العام للوضع الوطني والدولي ولأولويات الإصلاح السياسي ودور الحزب فيه وغيرها.

ونحن إذ نعتز بأي إنجاز يسير في اتجاه ترسيخ نهج التنوع داخل الحزب باعتباره مدخلا أساسيا لتعميق الديمقراطية الداخلية، فإننا نؤكد أن الحزب لن يتخلى أبدا عن إيجابياته في هذا المجال. وسيبقى الرأي فيه حرا والتصريح به حقا مكفولا، وسيبقى صفا قويا تتفاعل داخله مختلف الاجتهادات والأفكار المختلفة، وستبقى تصريحات أعضائه وقياداته كما كانت غنية حرة.

كما أننا في الحزب نعتبر القيام بالمراجعات المستمرة جزءاً من واجبنا الجماعي، لا نقص فيه ولا حرج، بل هو موطن القوة ومناط القدرة على الاستمرار بوهج البداية، ولذلك فإننا نشجع الجميع على الإسهام بفعالية في النقاش المستمر والفاعل في الحوار الوطني الداخلي بكل وسيلة وطريقة.

\*\*\*

## عاشراً: قضايا وأفكار

### ١. الخطاب الوطني وحقوق المكونات

لا بد لكل من يتصدى للعمل السياسي في بيئة متعددة ومتنوعة مثل البيئة العراقية ان يضع في اعتباره مدى الخصوصية التي تظهر عليها، مما يفرض خطاباً خاصاً، وسياسة متأنية.

ولقد شهد تاريخ العراق وعلى مراحل مختلفة هذه الإشكالية الكبيرة، بين فرض مناهج وأفكار معينة، وهضم حقوق المكونات، مما أفرز واقعاً صعباً، ومعقداً، وانعكس بالتالي على وقوع العديد من الأزمات.

إن الحزب الإسلامي العراقي، إذ يتبنى المشروع الوطني، يجد ان من أهم مميزات وملامح هذا المشروع، ترسيخ العدالة، ومنح الحقوق لكافة المكونات، وتعزيز ثقافة التعايش، والعمل الجاد على محو الذاكرة السلبية التي تراكمت عبر عقود طويلة بالإنتاج الواقعي الذي يمنح الجميع حقوقها ومكانتها المتساوية مع بقية الفئات.

وهي خطة شاملة تنطلق أولاً من تعزيز الخطاب الوطني، والاعتزاز بالهوية العراقية، واحترام الانتماءات المختلفة لأبناء شعبنا الكريم، وتطبيق القانون والدستور الذي نص على حقوق المكونات والأفراد، وانتهاءً بترسيخ الحكم الرشيد الذي يضع السلم الأهلي، والترابط المجتمعي، في مقدمة أولوياته.

### ٢. مرتكزات الحكم الرشيد

لا يمكن الحديث عن تحقيق الديمقراطية، وضمان الاستقرار السياسي، بدون ترسيخ الحكم الرشيد على أرض الواقع.

ونؤمن في الحزب الإسلامي العراقي، إن الحكم الرشيد يستند على عدة معاني، من أهمها:

١. العدالة: فهي ركن أساسي لا غنى عنه.
٢. القانون: فهو صمام الأمان فهماً وتطبيقاً.
٣. الشفافية: فهي أساس الثقة المجتمعية المطلوبة بين المكونات.
٤. الهوية الوطنية: فهي عنوان الارتباط بين الشعب، والتي تنصهر الانتماءات في بوتقتها.
٣. حرية الرأي: فلا كبت ولا تعسف ضد الرأي الآخر، ولا بد من إشاعة حرية الرأي والحوار.

### ٣. المرأة العراقية والدور المنشود

عانت المرأة العراقية طوال عقود من محاولات التهميش لدورها المهم، وبالمقابل محاولات تغيير هويتها واستغلال وضعها لتمير أجنداث مشبوهة بحقها.

إن المرأة العراقية تمثل جزءاً أساسياً من هذا الوطن، ولا تكتمل الصورة إلا بها، مثلما إنها عنوان هوية الوطن الأصيلة، والتي لا تعرف الزيف، ولا التشويه.

لذلك ندرك كم هي الحاجة ماسة اليوم لتعود المرأة العراقية عنصراً فاعلاً يساهم في بناء الوطن، وهو ما يستلزم برامج مكثفة لزيادة الوعي والتنقيف من جهة، وتوفير البيئة الملائمة لإظهار قدراتها وتوظيف امكانياتها من جهة اخرى.

#### ٤. المجتمع العراقي والحصانة الفكرية المطلوبة

لقد تركت أحداث العراق ما بعد ٢٠٠٣ تأثيراتها الكبيرة والعميقة في فكر وبنية المجتمع العراقي، ولا سيما في تشويه العديد من المفاهيم، والتي حملتها مشاريع معادية حاولت رفع شعارات براءة، شوهدت معنى الدين، والوطنية.

ومع انجلاء غبار الارهاب الأعمى، كان لا بد من التأكيد على أهمية توفير الحصانة الفكرية لأبناء شعبنا، هذه الحصانة التي تنطلق من الانتماء للوطن العزيز، وتعمق المعاني السامية لديننا القيم، وتبنى على أساس الحرية والعدالة لجميع أبناء الشعب.

إن هذه الحصانة المطلوبة اليوم إنما تمثل مصدر قوة لمجتمعنا، ونقطة انطلاق يعالج خلل السنوات السابقة، ويصحح الصور المغلوطة التي تكونت بفعل الأحداث المؤسفة التي مرت على بلدنا العزيز.

## حادي عشر: رؤيتنا الاقتصادية

عانى الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية ولا يزال من الإهمال وغياب الأمن والفساد، ولذلك فلن يكون من السهل إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتحويله الى بيئة اقتصادية فاعلة وقادرة على جذب الاستثمار العالمي، فهذه المهمة الشاقة تحتاج إلى أكثر من حسن النوايا وهي تتطلب وجود التصورات الصحيحة والتخطيط السليم، وتضافر كل الجهود لتوفير فرص النجاح لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.

ولما كان مشروع الحزب الإسلامي العراقي شاملاً لجميع جوانب الحياة في العراق فإن موضوع الاقتصاد وكيفية النهوض به يحتل اليوم ركناً مهماً في مشروعه.

وهذه الأسطر تعبر عن رؤيته الخاصة بهذا الحقل المهم ولا سيما ما يتعلق باستراتيجية الاستثمار في العراق وكيفية تفعيلها لتكون عاملاً محفزاً للتقدم والتطور والتنمية.

إن تحقيق ذلك الهدف يتطلب توفر عدة جوانب، أهمها:

١. الاستراتيجية: لا بد - ابتداءً - من وجود استراتيجية للاستثمار في العراق تنطلق من خصوصيات البيئة العراقية، وتأخذ بنظر الاعتبار ما يوفره البلد من إمكانيات كبيرة مثل الموارد الطبيعية والأرض الخصبة والقدرات البشرية والموقع الاستراتيجي وتوظيف هذه الإمكانيات لسد الاحتياجات المهمة للمجتمع مثل (توفير المصادر المالية، وإيجاد فرص عمل لليد العاملة العراقية، وبناء الحياة الكريمة للمواطن العراقي)، وضرورة تقليل الروتين وتخفيف الاجراءات الحكومية في الحصول على الاستثمارات من

قبل المستثمرين وازالة كل المعوقات الإدارية التي تؤخر تنفيذها او تعطلها.

أن هذه الاستراتيجية يجب أن تؤسس على أسس من الفهم الصحيح للمتغيرات الدولية وأن تسعى الى وضع العراق بالموقع الذي يجعله قادراً على تسخير هذه المتغيرات في أسناد وضعه الاقتصادي والسياسي، وتسخير ذلك في رفع المستوى المعاشي والاجتماعي للمواطن.

٢. **السياسات:** ولكي تتم ترجمة الاستراتيجية أعلاه الى واقع فلا بد من وضع ضوابط وحدود للوصول الى تنفيذ الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ ولعل من أهمها ما يلي:

أ. **سياسة التصنيع:** يمتلك العراق العديد من الثروات الطبيعية والتي يمكن أن تباع بصورتها الخام والتي لا تحتاج الى جهد كبير وبالتالي توفر الحد الأدنى من المصادر المالية وأقل عدد من فرص العمل ويسمى هذا **بالاقتصاد الأولي**

### **.Primary Economy**

ولكي نرتقي بالاستفادة من الموارد الطبيعية فلا بد من اتخاذ سياسة التصنيع وهي تقضي بالانتقال من بيع المواد الخام الى بيع المواد المصنعة **Secondary Economy** والتي توفر مصادر مالية أكبر مع توفير أكبر قدر من فرص العمل في عملية التصنيع مباشرة، فضلاً عن توسيع قاعدة القطاع الخدمي **Tertiary Economy**، فعلى سبيل المثال استطاعت السعودية من خلال سياسة التصنيع من توفير ٧% من أنتاج العالم من البتروكيمياويات.

**ب. سياسة التكامل مع المحيط:** لا شك أن عنصراً من عناصر النجاح في التجارب الاقتصادية العالمية في هذا العصر الذي يمتاز بالانفتاح والترابط بتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال إيجاد أسواقاً اقتصادية ترتبط ببعضها البعض من خلال تطوير أطر تكاملية بين الاقتصاديات المحلية وتوفر لها فرصة أكبر وقدرة أكبر على المنافسة والمناورة مثل السوق الأوروبية المشتركة واتفاقية أمريكا الشمالية لحرية التجارة NAFTA ومجموعة آسيان وغيرها.

ولا شك بأن السوق العربية المشتركة إذا ما فعلت فإن من شأنها أن توفر مثل هذه المنافع للعراق حيث أنها تشكل تجمعاً اقتصادياً يشمل سوقاً من أكبر أسواق العالم، حيث تمثل حوالي ٣٠٠ مليون مواطن، فضلاً عن الفعالية الاقتصادية التي يمثلها العنصر البشري والموقع الاستراتيجي.

هذا فضلاً عن بروز الدور الاقتصادي الآسيوي ممثلاً باليابان والصين والهند وآسيان والذي حدى ببعض المحليين الى وصف القرن الحالي بالقرن الآسيوي الأمر الذي زاد من أهمية العراق ومحيطه الإقليمي دول الخليج وتركيا الذي أصبح يمثل الجسر الذي يربط بين آسيا وأوروبا.

من جهة أخرى يمثل العراق ودول الجوار إيران وتركيا الجسر الذي يربط بين أوروبا ودول آسيا الوسطى ذات الأهمية الاستراتيجية لما تمتلكه من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن المهمة، فضلاً عن الأرض الزراعية الخصبة.



إن التكامل مع المحيط يجب أن يترجم الى مشاريع استراتيجية لبناء البنية التحتية التي تستثمر هذه التطورات.

**ج. سياسة تفضيل المنتج المحلي:** في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وسياسات الإغراق Dumping التي تنتهجها القوى الاقتصادية الكبيرة والتي من شأنها قتل أي فرص للمنتوج المحلي على المنافسة، أصبح لازماً على الدول توفير البيئة اللازمة لحماية المنتجات المحلية لما لهذه القضية من أبعاد اقتصادية واجتماعية واستراتيجية.

هذه السياسات لا تتعارض مع الانفتاح على السوق العالمي مثل (اتفاقيات حرية التجارة) ومن هذه السياسات: سياسة تفضيل (المنتج المحلي في المشاريع الحكومية)، إن هذه السياسات متبعة وبشكل واسع في الدول الصناعية من أجل حماية منتوجاتها المحلية من سياسات الإغراق.

وهناك أموراً بسيطة من شأنها توفير حوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعة المحلية ومن أهمها فرض الضرائب على البضائع غير الأساسية حتى ولو كانت بنسبة قليلة بين ١٠ الى ١٥% فان ذلك من شأنه أن يعطي الحافز للشركات المنتجة على إقامة المصانع في العراق للتخلص من هذه النسبة.

أما الأمر الآخر الذي يجب القيام به من أجل تشجيع الاستثمار في الصناعة المحلية فهو تفضيل المنتج المحلي في المشاريع الحكومية، ذلك أنه وبدون مثل هذه السياسة لن يكون هناك استثمار في مجال التصنيع لعدم قدرة الشركات العراقية على منافسة البضائع المستوردة المدعومة من قبل الدول المصدرة

وسيبقى الاهتمام محصوراً في دائرة المشاريع الخدمية (الفنادق والنقل)، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع استخراج المعادن ومنها النفط والغاز، وهذه وأن كانت جيدة ومطلوبة إلا أنها غير كافية.

**د. الاستفادة من تجارب الآخرين:** إن ما نريد أن نعمله في العراق ليس بالأمر الغريب وهي تجربة مرت بها العديد من الشعوب والأمم وأن كان بدرجات مختلفة من النجاح، ولذلك واختصاراً لعامل الزمن وجب علينا دراسة تجارب الآخرين واستخلاص الدروس منها.

وهذه العملية ليست بالغريبة فعلى سبيل المثال عندما أراد بناء اليابان أن يعيدوا هيكله المجتمع على أسس عصرية ومن دون المساس بالموروث قاموا بأرسال الوفود الى دول مختارة وصاحبة تجارب ناجحة في شتى المجالات، فدراسة النظام البرلماني مثلاً قاموا بأرسال وفود الى كل من بريطانيا وأمريكا وألمانيا وبعد الدراسة تم اختيار النظام الألماني وهكذا في أمور أخرى، ولهذا الشعب تجربة غنية في إعادة الأعمار بعد الخراب الذي شهدته البلاد في الحرب العالمية الثانية.

ولعل من التجارب المهمة في هذا المجال والتي نحن بأمس الحاجة الى دراستها وتقويمها، تلكم هي تجربة الهند في بناء اقتصاد تنموي يتمحور حول تكنولوجيا المعلومات وكيف استطاعت الهند أن توفر القوى العاملة في هذا المجال وأن تنافس الدول العريقة في التكنولوجيا مثل الولايات المتحدة واليابان.

وكذلك فإن للمملكة العربية السعودية تجربة في قيام استراتيجية واضحة لإنشاء صناعة محلية استطاعت في فترة قصيرة أن

تستوي على سوقها وأن تغطي جزءاً كبيراً من حاجة السوق المحلي وأن تصدر الفائض الى الأسواق العربية حتى وصلت قيمة الصادرات الى البلاد العربية الى حوالي عشرة مليارات دولار في السنة.

ولعل أبرز معالم هذه التجربة الدور المحوري الذي قام به صندوق التنمية الصناعية السعودي والذي أنشأ في عام ١٩٧٤ وبرأسمال قدره ١٢٠ مليون دولار، إذ يقوم الصندوق منذ انشائه بدور ريادي في تحقيق أهداف وسياسات وبرامج التنمية الصناعية بالمملكة الموجهة لدعم القطاع الخاص في مجالات الصناعات التحويلية.

ويعد الدعم المالي للاستثمارات الصناعية الذي يقدمه الصندوق من خلال تقديم القروض الميسرة أحد أهم أدوار الصندوق في دعم التنمية الصناعية بالمملكة. وكانت الغاية من هذا الصندوق تقديم القروض الميسرة للمشاريع الصناعية وبما لا يزيد عن ٥٠% من كلفة المشروع، ومنذ تأسيسه أستطاع الصندوق أن يقدم قروضا بما يقارب ٧٠ مليار دولار وأصبح رأسمال الصندوق الآن ٢٠ مليار دولار.

**هـ. محاربة الفساد:** إن الدور الذي يلعبه الفساد في تدمير

الفعاليات الاقتصادية ليس بخاف على أحد ذلك أنه السرطان الذي يستشري في نواحي الاقتصاد لكنه بالتالي يهدد كيان المجتمع. ولذلك فلا بد من قطع دابر الفساد الذي وصل الى درجات غير مسبوقة خصوصاً في بلد مثل العراق الذي كانت النزاهة فيه مقدسة وأهل الفساد منبوذون الى أمد قريب وقبل أن يصاب العراق بأدواء الدكتاتورية المقيتة والحروب والحصار والاحتلال

إلى أن وصلت الأمور إلى ما آلت عليه الآن، ففي أحدث نتائج استطلاع رأي عن الفساد الإداري أشار إلى أن ما يقارب من ٨٠% من المراجعين لدوائر الدولة ذكروا أنهم دفعوا أموالاً في سبيل تمشية معاملاتهم.

أن محاربة الفساد وإيجاد البيئة الصالحة لنماء الاقتصاد من أولى أوليات البرنامج الحكومي ولذلك يجب تفعيل دور الأجهزة الرقابية ووضع القواعد البيانية لمتابعة التطور الحاصل في مكافحة الفساد، وإصدار قوانين وتشريعات تحد من قدرة الفاسدين على استغلال المال العام، ووضع آليات واجراءات تخفف الروتين المتعمد في دوائر الدولة والتي بسببها يضطر المواطن لدفع مبالغ لإنجاز معاملاته فيها.

**٣. البرنامج العملي:** إن تشجيع الاستثمار بحاجة إلى برنامج متكامل يربط جميع الفعاليات التي تخدم الهدف المطلوب. ومن أهم هذه الفعاليات:

أ. سن التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار والتي لا بد أن تكون مبنية على أسس علمية ومتوازنة تضمن حقوق المستثمر وتحافظ على الثروات الوطنية.

ب. توفير البنية التحتية اللازمة لجذب المستثمر مثل المعاملات البنكية والتأمين والاتصالات والخدمات العامة الأخرى، ولعل من أهم الاحتياجات التي تجذب المستثمر هي اليد العاملة المدربة ولذلك يجب الاهتمام بالعنصر البشري وإعادة تأهيل اليد العاملة العراقية والاستفادة منها كعامل جذب للاستثمار.

**ج. التسويق:** والتسويق يشمل كل الفعاليات التي من شأنها التعريف بالفرص الاستثمارية في البلد والمؤسسات التي يمكن التواصل معها.

**د. المتابعة والتقويم:**

إن مسألة تفعيل النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمار تحتاج منا إلى التخطيط الدقيق والتنفيذ السليم والمتابعة المستمرة وهو أمر ليس بالمستحيل إذا تم وضع الخطط الكفيلة آنفة الذكر مع التعاون بين مختلف الأطراف ذات العلاقة للنهوض بالاقتصاد العراقي وإعادته إلى مستوياته السابقة من النمو والتطور.